

نتائج وتوصيات ملتقى بنك البحرين الإسلامي الثالث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين .
وبعد

فقد عقد بنك البحرين الإسلامي ملتقاه الثالث في فندق (كراون بلازا) يوم الثلاثاء 17 جمادى الأولى للعام الهجري 1446هـ الموافق 19 من العام 2024م تحت عنوان "الصيرفة الإسلامية بين التنظير الأكاديمي والتطبيق العملي"، والذي شارك فيه نخبة من الشرعيين المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى الأكاديميين من مختلف الجامعات داخل وخارج مملكة البحرين.

تناول الملتقى في محوريه المواضيع التالية :

المحور الأول	المحور الثاني
<ul style="list-style-type: none">● تقييم مقررات تخصصات الصيرفة الإسلامية في الجامعات والمعاهد.● مدى توافق المواد المقدمة في الجامعات مع الجوانب التطبيقية في المصارف الإسلامية، وتبليتها لواقع السوق المحلية.● أهم الفجوات بين الجوانب النظرية والتطبيقات العملية.	<ul style="list-style-type: none">● نظرة عامة على التراث الفقهي في العصور السابقة والعصر الحالي.● أهم الجهود العلمية في فقه المعاملات المالية الإسلامية.● مدى الحاجة لتطوير وتجديد فقه المعاملات المالية الإسلامية.

النتائج

المحور الأول

1. تفضل الإدارات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية خريجي كليات الشريعة خاصة في قسم الاستشارات والبحوث الشرعية؛ ويرجع ذلك إلى أسباب من أهمها: ما يتاح لطلاب كليات الشريعة من المعارف ومهارات التفكير المنطقي من خلال مقررات أصول الفقه وغيرها التي يحصل بها التأصيل الفقهي أكثر مما يتاح لغيره من التخصصات المعنية بالمصرفية الإسلامية، إضافة إلى ملكة صياغة العقود وإدراك دلالات المفاهيم والاقتضاء.



2. طورت بعض الجامعات في السنوات الأخيرة خططها التدريسية لتكون متوافقة مع متطلبات سوق العمل التي يحكم بها على قوة البرنامج أو ضعفه ، بعد أن كان اهتمامها منحصرا في السابق المحتوى العلمي دون اهتمام كبير بمخرجات التعلم، فمن متطلبات جودة الخطط الدراسية أن تكون متوافقة مع متطلبات سوق العمل.

3. تنقسم مخرجات التعلم إلى معارف ومهارات وقيم تسعى البرامج الأكاديمية إلى غرسها في الطالب، وأهم مخرجات التعلم التي تلبي احتياجات المؤسسات المالية الإسلامية:

أ) في المعارف: قدرة الطالب على توضيح العقود المسماة عند الفقهاء وفهم حقائقها، وشرح القواعد الأساسية للعقد في الشريعة الإسلامية، والأحكام العامة للعقود المسماة، والقدرة على تصوير العقود المعاصرة والمنتجات في المؤسسات المالية وإجراءات تنفيذها.

ب) في المهارات: قدرة الطالب على توصيف الوقائع فقهاً، وتنزيل الأحكام الفقهية على التطبيقات المعاصرة في المؤسسات المالية، والقدرة على تطوير المنتجات، وابتكار الحلول لتجاوز الإشكالات الفقهية في المنتجات المالية.

ج) في القيم: إدراك الطالب خطر الكسب المحرم كالربا والغرر وتأثيره على المجتمع والعمل على تجنبه إن وجد ، وهذا له أثر -عند العمل في المؤسسات المالية- في تحقيق الالتزام الشرعي.

4. قد يوجد ضعف في تحقيق هذه الأهداف المنشودة، وذلك للأسباب التالية:

أ) في برامج الشريعة

- عدم وجود مرجع حديث، يبنى بناءً علمياً يحقق مخرجات التعلم.
- ضعف التدريب على الفروق الدقيقة بين حقائق العقود الفقهية، والاكتفاء بالمعنى الظاهري لها، وقلة الأنشطة التي تدرب الطالب على تنزيل الأحكام على الوقائع المستجدة.
- عدم إعطاء بعض المسائل حقها كالتورق المصرفي، والإجارة المنتهية بالتملك، وبطاقات الائتمان، وغيرها .

5. يلاحظ من خلال استقراء خطط برامج كليات الشريعة أن هناك منهجان لدراسة موضوعات المعاملات المالية المعاصرة والمنتجات المصرفية:

المنهج الأول: دراسة هذه الموضوعات في المقررات ذاتها التي يدرس فيها الطالب التأصيل الفقهي. ووجهة نظر هذا المنهج أن ربط المسائل المعاصرة بأصولها الفقهية أضبط للنظر وأدعى لتصوير الأصول الفقهية لكل نازلة معاصرة.

المنهج الثاني: دراسة موضوعات المعاملات المالية المعاصرة والمنتجات المصرفية في مقررات خاصة بعد التأصيل الفقهي، ووجهة نظر هذا المنهج التركيز الأكبر لفهم المنتجات المصرفية الإسلامية. ويمكن إيجاد منهج وسط يتمثل في إفراد المعاملات المصرفية في مقرر خاص، لكن لا يعني بالضرورة أن كل مسألة يجب أن تدرس مستقلة عن تأصيلها الفقهي، حيث يمكن أن يكتفى بتخريجها على مسألة من المسائل التي ذكرها الفقهاء فيكتفى بذكرها هناك ولا حاجة لإفرادها بالذكر في المقرر الخاص بالمعاملات المالية المعاصرة، مثل تحقق علة الربا في الأوراق النقدية.

6. يتمثل إعداد الخطة الدراسية لبرامج المصرفية الإسلامية من خلال طريقتين:

الطريق الأول: (الإعداد العام للطالب).

الطريق الثاني: (الإعداد الخاص) بالتركيز على الجوانب العملية التي يحتاجها الطالب للعمل في إدارات المصرفية الإسلامية، ولكل منهما إيجابيات، ويمكن أن يتمثل العلاج في تحديد أهداف ومهارات عامة لجميع التخصصات، ثم تحديد أهداف ومهارات خاصة لكل فرع، وهذا يدعو إلى حصر المهارات التي يتطلبها كل تخصص وإعداد مناهج لكل وظيفة من هذه الوظائف، ومن خلال هذه المتطلبات لكل فرع من هذه الفروع ستظهر المقررات المشتركة بين هذه الوظائف والمقررات اللازمة لكل فرع من هذه الفروع، ولا شك أن أكثر هذه الفروع حاجة للتخصص المتعمق هي التي تتعلق بالعضوية في هيئة الرقابة الشرعية، وهذا لا يتأتى من خلال المقررات المحدودة في الجامعات بل لابد من إعداد فقهي متعمق يحقق الملكة الفقهية التي تعين على فهم الأحكام وتطبيقها في المعاملات، لأن مهمة أعضاء الهيئات الشرعية ليس مجرد الحكم على المنتجات الإسلامية وإنما تتعداها إلى القدرة على معالجة المشاكل الشرعية للمنتجات وابتكار الجديد الذي تحتاجه المصرفية الإسلامية وهذا يستدعي أن تكون للطالب أساسيات علمية فقهية من أهمها المعاملات المالية الشرعية والمعاملات المحرمة ونظرية العقود وضوابطها في الفقه الإسلامي والقواعد الشرعية.

7. برنامج الصيرفة الإسلامية في جامعة البحرين

- يتميز البرنامج بكونه برنامجاً محكماً ومتيناً ، ويزوّد طلبة البرنامج بما يجعلهم ملمّين بجوانب التّخصّص، وبغالب ما يجري في سوق العمل ، مع حاجته إلى المزيد من التّقوية.
- الاهتمام بأن يكون تدريس برامج الصّيرفة الإسلاميّة في الجامعات باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، لتحقيق مخرجات أفضل لسوق العمل.
- عدم كفاية تحديد مقرّر تدريبي Internship واحد، فقد بات من المهم احتواء البرنامج على مقرّرين عمليين على الأقل .
- مقرّر بحث التّخرّج مقرّر مهمّ في البرنامج، ويجب أن يكون قائماً بذاته، ولا يصلح دمج مع المقرّر التدريبي.
- يعتبر التّخصّص الفرعي في برامج المصرفية الإسلامية إضافة نوعيّة في التّشكيل العلمي للطّالب، لذا على أقسام الصّيرفة الإسلاميّة أن تحرص عليه، وتسعى لوجوده ضمن البرنامج.

الخور الثاني

1. يعتبر التطور في تدوين العلوم الإسلامية من التوثيق والتحرير والفحص والتدقيق والدراسة والبحث ومنها ما يخص المعاملات المالية مستمرا منذ عهد المصطفى صلى الله عليه وسلم مرورا بصحابته رضی الله عنهم والتابعين لهم والأئمة الفقهاء من بعدهم إضافة الى التطورات في تصنيف العلوم من خلال الدراسة العميقة لمصادر التشريع، وذلك واضح في تطوير كتابة كلام الله جل وعلا وفي تدوين سنة النبي صلى الله عليه وسلم وتمييز صحيح الحديث من ضعيفه، ومن ثم تدوين الفقه والأصول والقواعد الفقهية ومقاصد الشريعة ، مما أثمرت المكتبة الإسلامية بالعلوم التي مكنت العلماء المعاصرين من دراسة المسائل المستجدة وإصدار الفتاوى واتخاذ القرارات الجماعية بشأنها بعد البحث والدراسة ومراعاة التراث الفقهي للأئمة المتقدمين.
2. تمثلت جهود المتقدمين في التالي:

- أ) المدوّنات الفقهية: اعتنى الفقهاء في المدونات الفقهية بتقرير أحكام المعاملات المالية، وتعدّ من أدق الأحكام الفقهية التي حظيت بالاهتمام لدى الفقهاء المتقدمين، ونظمت هذه الأحكام في أبواب البيوع وما تبعها من فصول في مختلف المذاهب الفقهية، وقد تنوّعت بين الشروح والمتون والحواشي، واعتنت بعرضه المؤلفات المعنية بتاريخ العلوم وتاريخ الفقه، من مثل كتاب الفكر السامي للحجوي الفاسي.
- ب) المؤلفات الخاصة: وصلت عناية الفقهاء المتقدمين بأحكام المعاملات المالية إلى تخصيص عدد من الأبواب

بمصنّف خاص، وعلى سبيل المثال:

<ul style="list-style-type: none">● الخراج لأبي يوسف.● الكسب لمحمد بن الحسن.● مجمع الضمانات للبغدادى، في أحكام البيع، والإجارة، والجعالة، والعارية، والرهن، والغصب، والكفالة، والحوالة، والشركة.● تنبيه الرقود على مسائل النقود، وتحرير العبارة فيمن هو أولى بالإجارة؛ كلاهما لابن عابدين.	الفقه الحنفي
<p>تحرير الكلام في أحكام الالتزام للحطاب.</p>	الفقه المالكي
<p>جواهر العقود للمنهاجي.</p>	الفقه الشافعي
<ul style="list-style-type: none">● بيان الدليل على بطلان التحليل لابن تيمية ، والذي تضمن أحكام الحيل والذرائع الربوية.● الفروسية لابن القيم الذي تناول أحكام عقد السبق ، وتمييزه عن أحكام عقد الجعالة والإجارة.● الاستخراج لأحكام الخراج لابن رجب.	الفقه الحنبلي

3. سار الفقهاء المعاصرون على طريقة من سبق من الفقهاء المتقدمين في تقريب أحكام المعاملات المالية الإسلامية ، وقد ظهرت جهود علمية انتفع بها الباحثون وطلاب العلم في هذا الباب، وقد كان للمجامع الفقهية، ومؤسسات الفتوى، ووزارات الأوقاف، والجهات الأكاديمية، والكيانات غير الربحية، النصيب الأكبر من هذه الجهود العلمية المبذولة، سواء على مستوى الموسوعات الفقهية، أو الفتاوى الجماعية، أو الرسائل الأكاديمية، أو الأبحاث المحكمة، أو الكتب المؤلفة لأغراض المقررات الأكاديمية.

4. تتمثل أبرز الجهود العلمية المعاصرة على النحو التالي:

(أ) الجهود المؤسسية ومنها :

1. مجلة الأحكام العدلية.
2. الموسوعة الفقهية، في مصر. ثم الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف في الكويت.
3. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
4. قرارات مجمع البحوث الإسلامية، مصر.
5. قرارات وأبحاث هيئة كبار العلماء، الرياض.
6. قرارات وأبحاث المجمع الفقهية.
7. معلمة القواعد الفقهية، إعداد مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ونشر مؤسسة زايد الإنسانية.
8. قرارات وأبحاث ندوات الزكاة المعاصرة، بيت الزكاة، الكويت.
9. قرارات وأبحاث منتديات الوقف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.
10. قرارات اللجان الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

(ب) الجهود الشخصية، ومنها :

1. مرشد الحيران لقديري باشا.
2. مجلة الأحكام الشرعية، للقاري.
3. أبحاث الشيخ أحمد إبراهيم.
4. أبحاث عبد الوهاب خالاف.
5. أبحاث علي الحفيف.
6. أبحاث محمد أبو زهرة.
7. أبحاث مصطفى الزرقا.
8. أبحاث سلام مذكور.
9. أبحاث كبار فقهاء العصر الحاضر من أمثال المشايخ الصديق الضير، وتقي عثمان، والمختار السلامي،

ووهبة الزحيلي، وعبدالستار أبو غدة، وحسين حامد حسان، ونزيه حماد، ومن إليهم من علماء المجامع
الفقهية.

ج) أبرز المصادر العلمية المعاصرة لأحكام المعاملات المالية الإسلامية

1. كتب وأبحاث في العقود والأموال والملكية، وهي كثيرة.
 2. كتب وأبحاث في الربا، مثل الربا، د. عمر المترك.
 3. كتب وأبحاث في الغرر، مثل الغرر للصديق الضرير.
5. مما تميز به العصر الحديث فيما يتعلق بالمعاملات المالية هو تعقيدها وتغير صورها عما هو معروف في كتب الفقهاء في مختلف العقود ، ومع ذلك فقد تميز هذا العصر بمؤسسات للاجتهد الجماعي ساهمت في تسهيل دراسة هذه المسائل، وتمكين المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة من مواكبة هذه التطورات بدراسة المسائل وافية وتقديم الآراء المناسبة لهذه المتغيرات وابتكار الحلول التي تتناسب مع احتياج المؤسسات المالية في هذا العصر.
8. وجود مراكز بحثية متخصصة تحظى بدعم واسع من قبل المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات التعليمية والبحثية مهم لتحقيق الاستدامة واستمرار التطور والنمو لقطاع المالية الإسلامية والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية لتكون المنتجات المالية الإسلامية جاذبة للاستثمارات العالمية.
9. التطورات الحالية والمتسارعة تتطلب العمل على دراسة واسعة وعاجلة فيما يتعلق بالتطورات الحالية فيما يتعلق بالدكاء الاصطناعي والتقنية المالية والعملات الرقمية أو المشفرة بما يتناسب مع الاحكام الشرعية وفي باحتياج المؤسسات المالية الإسلامية لتمكينها وزيادة قدرتها التنافسية في ظل المنافسة الكبيرة في الأسواق المالية حالياً. كما أن من الأهمية بمكان الاستفادة من هذه التقنيات في تعزيز الانضباط في الممارسات الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية لتقليل حالات الوقوع في الأخطاء المخالفة لقرارات اللجان الشرعية، وتطوير النماذج والعمليات للمنتجات المالية الإسلامية والاستفادة من هذه التقنيات المتقدمة في الابتكار في مجال المعاملات المالية الإسلامية، وتطوير أدوات البحث للاستفادة منها في أعمال المؤسسات المالية الإسلامية.

وبعد الاستماع لأوراق العمل المطروحة ومشاركة المعقبين والحاضرين فقد أعدت لجنة التوصيات المشكلة من:

1. فضيلة الشيخ د. عبد اللطيف آل محمود.
2. فضيلة الشيخ د. نظام يعقوبي.
3. فضيلة الشيخ محمد جعفر الجفيري.
4. فضيلة الشيخ عدنان القطان.
5. فضيلة الشيخ د. نزيه حماد.
6. فضيلة الشيخ د. فريد هادي.
7. فضيلة الشيخ د. صلاح الشلهوب.
8. فضيلة الشيخ د. عبد الله عيسى العايضي.
9. فضيلة الشيخ د. خالد السيارى.
10. فضيلة الشيخ د. أحمد أسعد.
11. فضيلة الشيخ د. بشر موفق.
12. فضيلة الشيخ د. عبد الرحمن السعدي.
13. د. حمد فاروق الشيخ مقررًا.

التقرير التالي :

التوصيات

أولاً: توصيات للبرامج الأكاديمية في الجامعات ومعاهد التدريب

أ) المناهج والمقررات الدراسية

1. ضرورة مواكبة المناهج الأكاديمية لأهم مستجدات قطاع الصيرفة الإسلامية، والعمل على مراجعتها بشكل دوري وتحديثها.
2. تجديد الأطروحات الفكرية والأكاديمية المتعلقة بقطاع الصيرفة الإسلامية بما يتواءم وتطورات العصر التكنولوجية والرقمية.
3. استحداث مقررات تعنى بالتالي:
 - الصكوك وأدوات التحوط والسيولة.
 - دراسة القوانين المدنية الوضعية، والقوانين المصرفية.



- دراسة المعايير الشرعية للأيوبي.
- مقررات خاصة بالجوانب التطبيقية والعملية.
- 4. أهمية العناية بالأدوات التكنولوجية الحديثة كالذكاء الاصطناعي والتقنية المالية (الفتك) .
- 5. استحداث تقديم بحث أو مشروع للتخرج في مرحلة البكالوريوس.
- 6. ربط المقررات الدراسية بما يجري تطبيقه في المصارف بحسب الهياكل الإدارية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- 7. التأكيد على التدريس باللغتين العربية والإنجليزية.
- 8. صياغة أهداف تعليمية تحقق المعارف والمهارات التي يتطلبها العمل في المؤسسات المالية الإسلامية، وأهمها: قدرة الطالب على توصيف الوقائع فقهاً، وتنزيل الأحكام الفقهية على التطبيقات المعاصرة في المؤسسات المالية، وقدرة الطالب على تطوير المنتجات وابتكار الحلول لتجاوز الإشكالات الفقهية في المنتجات المالية.
- 9. مد جسور التعاون بين جامعات وكليات الصيرفة الإسلامية داخل وخارج مملكة البحرين، وتنظيم برامج تبادل طلابية وتدريب عملي مع جامعات دولية أو مؤسسات مالية إسلامية حول العالم.
- 10. العناية بالتدريب العملي وبشكل خاص ابتداءً من السنة الدراسية الثانية، وتخصيص الوقت الأكثر لتدريب الطالب على تنزيل الأحكام الفقهية على المسائل المعاصرة؛ لتنمية مهارة التوصيف الفقهي وغيرها.
- 11. إعداد منهج تدريبي متكامل للطلبة المتدربين واعتباره جزءاً من التقييم في الجامعات.
- 12. تنظيم مسابقات طلابية تتعلق بابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة أو تقديم حلول لمشكلات فقهية معاصرة.
- 13. التواصل مع الخريجين، وإيجاد مقاعد لهم لعضوية اللجان التي تعيد النظر دورياً في الخطط الدراسية.

ب) التعاون مع البنوك الإسلامية

1. الاستعانة بموظفي البنوك من المصرفيين والمصرفيين الشرعيين والقانونيين في إقامة وإعداد ومراجعة برامج تدريبية عملية للطلبة.
2. تشجيع طلبة أقسام الصيرفة الإسلامية ابتداءً من السنة الثانية للمشاركة في مؤتمرات الصيرفة الإسلامية.

3. تعزيز قنوات التواصل بين الجامعات المحلية والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومد جسور التعاون فيما بينها، وإقامة الملتقيات والندوات والاجتماعات الدورية.

ثانياً: توصيات للبنوك الإسلامية

1. أهمية استقلالية البنوك الإسلامية وابتعادها عن المنتجات المشبوهة والعمل على ابتكار المنتجات الإسلامية الهادفة والمحقة لأهداف ومقاصد الشريعة الإسلامية.
2. زيادة الاهتمام بالتدريب النظري والعملي لموظفي البنوك الإسلامية.
3. إعداد برامج شرعية ومصرفية عملية مبتكرة للمتدربين من الجامعات.
4. دمج المتدربين في الوظائف المتاحة والشواغر لدى البنك لتهيئتهم لسوق العمل.
5. تعزيز مجالات التنسيق بين المصارف الإسلامية من جهة والجامعات والمعاهد من جهة أخرى في إعداد البرامج الأكاديمية والعملية.
6. استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريب كبرامج الذكاء الاصطناعي والميتافيرس وغيرها.

ثالثاً: توصيات عامة

1. تفعيل دور صندوق الوقف التابع لمصرف البحرين المركزي في رعاية ودعم الطلبة من أصحاب المعدلات العالية وموظفي البنوك الإسلامية المتميزين والعمل على تطويرهم وإدخالهم في سوق العمل.
2. إنشاء المراكز والفرق البحثية المعنية بالصيرفة الإسلامية.
3. إعداد مؤلفات علمية حديثة للتأصيل الفقهي لمسائل المعاملات المالية يراعى فيها تحقيق الأهداف المعرفية والمهارية على أن تكون بلغة علمية عالية وسهلة المأخذ لدى الطالب.
4. تجديد فقه المعاملات المالية الإسلامية من قبل المتمكنين والمتخصصين، ويمكن من خلال الوسائل التالية:
 - تعزيز جانب التأليف عبر الجمع بين علم الفقه الإسلامي والعلوم المساندة له.
 - ضم ودمج المسائل المستجدة في مؤلفات مستقلة .
 - استخدام الأمثلة المعاصرة التي تساعد على تقريب العلوم والمعارف إلى الأذهان والأفهام وتقريب المصطلحات القانونية والحقوقية التي لم تعهد في مدونات الفقهاء، وذكر المعاني الفقهية المقابلة أو المقاربة لها .

- تحرير معنى التلفيق الممنوع ، فالتلفيق المقبول هو الذي يكون لغرض صحيح ، ويحقق مصلحة ، ويدفع حاجة ، ولم يكن عن هوى ، وكان باجتهاد معتبر ، ولم يخالف نصاً أو إجماعاً ليتمكن الاستناد إليه في تحديد فقه المعاملات المالية المعاصرة.
- الاعتماد على التصوير الفني والمراجع الفنية الحديثة.
- التمييز عند استعمال المصطلحات المالية الإسلامية بينها وبين المصطلحات التي تتشابه في الاسم مع مصطلحات فقهية لا يطبق عليها أحكامها مثل الوديعة والحوالة والخيارات والمضاربة.

هذا وبالله التوفيق

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين

حرر في 29 جمادى الأولى 1446هـ الموافق 1 ديسمبر 2025م